

عنوان البحث

فاعلية إدارة الشرطة المجتمعية في الحد من انتشار الجريمة
(دراسة مسحية على ولاية الخرطوم في الفترة من 2018 - 2019م)

د. عامر عبدالرحمن عثمان محمدا¹

¹ أستاذ مشارك - كلية القانون - جامعة الرياط الوطني، الخرطوم - السودان.

بريد الكتروني: Aamirosman68@gmail.com

HNSJ, 2023, 4(3); <https://doi.org/10.53796/hnsj4312>

تاريخ القبول: 2023/02/11م

تاريخ النشر: 2023/03/01م

المستخلص

تناولت الدراسة دور الشرطة المجتمعية في مواجهة الجريمة- دراسة تطبيقية على جمهور ولاية الخرطوم. ويهدف هذا البحث إلى تأكيد فاعلية التعاون بين الشرطة والمجتمع ومدى جدوى التوسع في نشاط الشرطة المجتمعية وتأكيد أهمية المشاركة في العملية الأمنية والوقوف على حجم التعاون كما وكيفاً بين الشرطة والمجتمع، وأيضاً التعرف على آليات إنقاذ دور الشرطة المجتمعية والمؤسسات ذات الصلة والمعوقات التي تواجه تنفيذ الفكرة وأيضاً دراسة ميدانية من قبل الجمهور. استخدام الباحث في ذلك المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والمقارن في تناول مفردات البحث وتحليل مفهوم الجريمة وبيان مفهوم الشرطة المجتمعية. توصل الباحث إلى نتائج أهمها: ضم الشرطة المجتمعية حديثاً لدائرة الجنائيات بالولايات قد اسهم في منع وقوع الجريمة بنسبة 87%. من أدوار الشرطة المجتمعية معالجة المشاكل البسيطة دون الاحالة الي المحاكم ونسبة الأدوار بلغت 61% بالنسبة لجمهور الولاية. كما جاء ايضا من نتائج الدراسة ضرورة استيعاب متخصصي علم النفس بالشرطة المجتمعية في منع وقوع الجريمة وذلك من خلال دراسة سايكولوجية المواطن بنسبة بلغت 85% بالنسبة لجمهور الولاية. وتوصل البحث إلى توصيات أهمها: نشر مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال الندوات الدورية والنشرات التي تبين دور المواطن الهام في المحافظة على أمن مجتمعية أو ترتيب زيارات ودية متبادلة مع الأجهزة الشرطة والاستعداد لإبداء المعونة المناسبة للحد من انتشار الجريمة. إضافة مناهج تربوية أمنية إلى المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لرفع الوعي الأمني القائم على المشاركة في العمل الأمن لمواجهة السلوكيات المنحرفة. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تقبل من قبل الجمهور لفكرة الشرطة المجتمعية وعليه توصي الدراسة بتجميعها على جميع الولايات.

الكلمات المفتاحية: إدارة - الشرطة المجتمعية، مواجهة الجريمة -انتشار.

RESEARCH TITLE

THE EFFECTIVENESS OF COMMUNITY POLICE MANAGEMENT IN REDUCING THE SPREAD OF CRIME (SURVEY STUDY ON KHARTOUM STATE FROM 2018-2019)**Dr. Amer Abdul Rahman Othman Mohammed¹**

¹ Associate Professor - Faculty of Law - National Ribat University, Khartoum - Sudan. Email: Aamirosmann68@gmail.com

HNSJ, 2023, 4(3); <https://doi.org/10.53796/hnsj4312>

Published at 01/03/2023**Accepted at 11/02/2023****Abstract**

This paper dealt with the role of community police in the face of crime- an applied study on the public of the state of Khartoum. This research aims to emphasize the effectiveness of cooperation between the police and society and the feasibility of expanding the activity of the community police and affirming the importance of participating in the security process and identifying the volume of cooperation in quantity and quality between the police and society, as well as identifying mechanisms to save the role of community police and relevant institutions and obstacles facing the implementation of the idea and also A field study by the public. The researcher used in that historical, analytical and comparative descriptive approach to dealing with research vocabulary, analyzing the concept of crime and explaining the concept of community police. The researcher reached the most important results: the newly included community police of the Criminal Department in the states had contributed to the prevention of the crime by 87%. Among the roles of the community police is to address minor problems without referring to the courts and the percentage of roles reached 61% for the state public. It also came from the results of the study, the necessity of absorbing psychologists in the community police in preventing the occurrence of the crime, through the study of the Citizen Citizen by 85% for the state public. The research reached recommendations, the most important of which are: spreading the concept of community police through periodic seminars and pamphlets that show the role of the important citizen in preserving community security or arranging friendly visits with the police services and preparing to express the appropriate aid to reduce the spread of the crime. In addition to security educational curricula to schools in cooperation with the Ministry of Education to raise the security awareness based on participating in the security work to confront deviant behaviors. The results of the field study showed that there is accepted by the public for the idea of the community police, and it recommends the study to assemble it on all states.

Key Words: the role of community police, facing crime

المقدمة:

أدى التطور المتلاحق للمجتمعات البشرية علي مد العصور إلى تطور الجريمة وتتنوع أشكالها مما ضاعف صعوبة القضاء عليها والحد منها لا سيما التطور التكنولوجي والاتصالات. إن الحد من الجريمة مسئولية مهمة تقع علي عاتق الشرطة بحكم اختصاصها بموجب الدستور والقانون حيث تتولي منع ارتكاب الجريمة وضبطها إلا ان تنوع الجريمة وتشعبها يجعل الشرطة تنادي إلى التفكير في البحث عن دعامة أخرى تساعد ها في أداء هذه المهمة الصعبة. وقد جاءت فكرة الشرطة المجتمعية علي أساس أن الشرطة في عملها تعمل علي أسس وقوانين وأنظمة صارمة ربما تحد حركتها في الخروج إلى عالم إجتماعي ارحب من دائرة الواجبات التقليدية للشرطة المرتبطة بمنع الجريمة علي أسس قانونية بحتة والقبض علي المجرمين وإرسالهم إلى المحاكم الجنائية اتساقا مع مجريات العدالة الجنائية وكذلك فان الكثير من الإحصائيات والمؤشرات توضح ان أسلوب الشرطة لم يعد قادرا علي مكافحة الجريمة بكفاءة عالية بدون اشتراك المجتمع في هذا الميدان، كما ان الدعوة بان يقوم المواطن بمساعدة الشرطة هي بعيدة عنة لم تحقق الكثير من النجاحات. لذلك جاءت فكرة الشرطة المجتمعية علي أساس شراكة بين الشرطة الشعبية والمواطن والمجتمع للعمل علي الحد من الجريمة وذلك باتخاذ كل السبل والإجراءات الإجتماعية بدون إلتزام الجاد بمقتضيات القوانين، وإنما إعطاء العاملين في هذه الشراكة الجديدة المزيد من السلطات لتقديرية بغرض المعالجات الاجتماعية للكثير من المشاكل التي لو تركت بدون حل لربما ادي ذلك الي وقوعها في الجريمة والانحراف.

مشكلة الدراسة:

أدى نزوح كثير من مواطني ولايات السودان إلي ولاية الخرطوم وكل يحمل ثقافة منطقته وهي ثقافات تختلف من منطقة الي أخرى حيث أدت ذلك الي تمديد وإتساع ولاية الخرطوم وكثرت بها المهددات الأمنية وتتنوع مما جعلت مهمة جهاز الشرطة أكثر صعوبة في ان يقوم بدور فعال وكامل لذا تم اللجوء الي فكرة شراكة مع أمن المجتمع من خلال قيام شرطة شعبية وذلك لسد النقص والمساعدة في الحد من إرتكاب الجريمة وضبطها لاسيما ان كثيرا من الجرائم تأتي من داخل المجتمع وكذلك تزايد وتنامي المهام المواكلة لأجهزة الشرطة واتساع جهودها في مجالات متعددة وعدم قدرتها رغم الإمكانيات المتاحة لديها علي الحد من الجريمة بمعزل عن المشاركة كافة طوائف وفئات المجتمع في تلك الجهود .

أسئلة الدراسة:

- 1) هل يمكن للشرطة المجتمعية الإستفادة من شباب وشيوخ وأعيان وأصحاب الإدارات الأهلية.
- 2) هل توجد قاعدة بيانات معلوماتية تعني بدراسة وتحليل ومتابعة المستجدات الاجتماعية والأمنية في المجتمع؟
- 3) هل ساهم ضم الشرطة المجتمعية حديثا لدائرة الجنائيات بالولايات في منع الجريمة ؟
- 4) هل الشرطة المجتمعية تساعد في الكشف المبكر للحالات الأكثر عرضة للانحراف في المجتمع واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة ؟

(5) هل هنالك ضرورة لإستيعاب متخصص علم النفس والاجتماع بالشرطة المجتمعية للمساهمة في منع وقوع الجريمة بالمجتمع؟

أهداف الدراسة:

(1) التعرف على كيفية إستفادة الشرطة المجتمعية من شباب وشيوخ وأعيان وأصحاب الإدارات الأهلية.

(2) قواعد البيانات المعلوماتية تعني بدراسة وتحليل ومتابعة المستجدات الإجتماعية والأمنية في المجتمع .

(3) إن ضم الشرطة المجتمعية حديثا لدائرة الجنائيات بالولايات قد اسهم في منع الجريمة

(4) الشرطة المجتمعية تساعد في الكشف المبكر للحالات الأكثر عرضة للانحراف في المجتمع واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة .

(5) الوقوف علي أدوار متخصصي علم النفس والاجتماع بالشرطة المجتمعية للمساهمة في منع وقوع الجريمة بالمجتمع

أدوات الورقة : استخدم الباحث مجموعة من أدوات جمع البيانات منها:

الاستبانة: استخدم الباحث الاستبانة المغلقة وهي طرح سؤال وترك ثلاثة خيارات للإجابة علي واحدة من بينهم .
الملاحظة : استخدم الباحث أداة الملاحظة عن بعد.

منهج الدراسة: أولاً : المنهج التاريخي (الوثائقي): تعريف: أنه عملية منظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة وتحديد ها وتقسيمها والربط بينها من اجل إثبات حقائق معينة والخروج منها باستنتاجات تتعلق بأحداث جرت في الماضي ، أنه عمل يتم بروح الناقد لإعادة البناء وصمم ليحقق عرضا صادقا امنيا لعصر مضي (1)
ثانيا: التحليلي الوصفي: هو الوصف والتغيير، يصف الأحداث الماضية وتأثيرها علي الحاضر وتهتم في ذات الوقت بالمقارنة بين الأشياء مختلفة أو متجانسة وينقسم الي:

(1) المنهج المسحي: يعتبر المنهج المسحي اهم المناهج الوصفية التي تهتم بحالة الأفراد والظواهر وتصفها وصفا دقيقا تغطي مناطق كبيرة وقد تقتصر علي مناطق واحدة ويعتمد علي الاستبيان كأداة رسمية لجميع البيانات للتعرف علي الظواهر الاجتماعية مثل ظاهرة الفقر والجريمة(1).

(2) منهج دراسة الحالة.

حدود الورقة : حدود موضوعية : دور الشرطة المجتمعية في مواجهة الجريمة (دراسة تطبيقية على جمهور ولاية الخرطوم)

حدود مكانية : ولاية الخرطوم .

حدود زمانية : 2015- 2021م

(1)عبد الرحمن احمد عثمان : مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية . : الخرطوم ، دار جامعة أفريقيا للنشر . - ص 54.

(2) احمد عبد الله ابراهيم احمد ، منهجية البحث العلمي (نموذج اعداد وتنفيذ خطة البحث) : الخرطوم . شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2013م ، ط2-ص 316-317.

المحور الأول:**الشرطة المجتمعية:**

أصبحت الشرطة في العصر الحديث عنصراً من عناصر المجتمع. يؤثر فيه ويتأثر به والشرطة المجتمعية⁽²⁾

تثير مفاهيم غالبية نحو الإنتماء المشترك ووحدة المصير ومقاومة الشعور بالإستقلالية الإقتصادية وفردية الدور الإجتماعى وجفاف العاطفة المتبادلة بين الأفراد وإنخفاض درجة التسامح وإبتعاد الناس عن الثوابت الدينية المشتركة⁽³⁾

وحتى يمكن أن يتحقق الأمن للجميع لابد من التغلب على هذه السلبيات الإجتماعية. الأمن مطلب أساسى للفرد يتطلع إليه دائماً للتمتع به كما أنه مطلب تسعى إليه الجماعات ، وهو ركيزة أساسية لإستقرار الحياة وتطورها ، ولهذا فالأمن هو الشعور بالطمأنينة الذى يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ووقايتها من الخروج على قواعد الضبط الإجتماعى من خلال ممارسة الدور الوقائى والقمعى والعلاجى الكفيل بتحقيق هذه المشاعر، لذا فالأمن يرتبط بالفرد ويسرى في المجتمع مروراً بكافة مؤسساته العاملة⁽⁴⁾

فهو ظاهرة مجتمعية متعددة المدخلات والأبعاد. ولم يعد مفهوم الأمن في العصر الحالى قاصراً على حماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع الجريمة وضبطها فحسب بل إمتد ليشمل أفقاً رحبة جديدة أكثر إتساعاً وشمولاً . فالأمن بهذا المفهوم ينبع من الفرد ويشيع في المجتمع مروراً بجميع المؤسسات الحكومية والأهلية⁽⁵⁾

تعاظم التحديات التي تواجهها أجهزة الشرطة :

يشهد هذا العصر تزايداً كبيراً في حجم وأبعاد المشكلات الأمنية المعاصرة تتعاظم فيها درجة خطورتها وتتعد سبل مواجهتها ، نتيجة لتطور الفن الإجرامي وتنوع أشكاله وأساليبه . والتخفي والسرية ، والإستعانة في إرتكاب الجرائم بالوسائل التقنية الحديثة التي لا تترك أثراً خلفها ولا تحتاج إلى وقت طويل لتتمامها، فإتخذت الجريمة كمهنة لها عائداتها المعتبرة القادرة على إستقطاب الخبرات والكفاءات والأدمغة⁽⁶⁾.

صاحب ذلك تنامي مساحات المدن وتضخم حركة الأموال والممتلكات وإتسعت فرص إرتكاب الجريمة وسقوط العديد من الضحايا في تحد سافر لكل الأجهزة الأمنية. حيث يصعب عليها أن تحمي هذا الكم الهائل من

(3) يطلق عليها الشرطة الأهلية - الشرطة الشعبية - المشاركة في أمن المجتمع - شرطة المجتمع . أنظر لواء د. محمد الأمين البشرى - شرطة أمن المجتمع. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - العدد (23) مايو 1997م - ص 101 وقد ظهر هذا المنى في الأونة وفي Community Policing الأخيرة في الدول الصناعية الكبرى تحت مسميات منها في الولايات المتحدة وبريطانيا وفي كندا Community Based Policing وفي اليابان Community - Oriented Policing.

(4) د. مصطفى العوجى - التربية الدينية كوسيلة للوقاية من الانحراف - مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب - الجزء الأول - 1406هـ - الموافق 1986م - ص 292.

(4) د. حسنى درويش عبد الحميد - الأمن والتنمية والتأثير المتبادل لكل منهما على الآخر - ندوة الأمن والتنمية - مركز البحوث والدراسات - شرطة دبي - الطبعة الأولى 1998م - ص 291

(5) د. حسنين توفيق إبراهيم - الأمن في عالم متغير - مجلة الفكر الشرطي - المجلد السادس - العدد الثالث - رجب 1418هـ ديسمبر 1997م - ص 354

(3) د. هشام رستم - الجرائم المعلوماتية - أصول التحقيق الجنائى الفنى وآلية التدريب التخصصى للمحققين - مجلة الأمن والقانون يوليو 1999م - ص 76 - كما أكد على ذلك المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين - المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 4/29 - 8/5/1995م ، حيث أشار إلى التقديرات الأولية لأرباح الإجرام بلغت مئات الملايين من الدولارات .

المصالح المنتشرة على أطراف المدن وبين العمارات والمجمعات السكنية الضخمة، والطرق البرية ومطرو الأنفاق، والسكك الحديدية، والبنوك والمؤسسات التعليمية والمصانع والمتاجر الضخمة... إلخ⁽⁷⁾ لقد كان حتماً على أجهزة الشرطة أن تعمل فكرها لبلورة أفكار أمنية تكون أكثر إستجابة لكل هذه التحديات ، فقد أصبح المفهوم التقليدي للأمن عقبة حقيقية نحو نظرة المجتمع لمفهوم الأمن الشامل الذي يحلم بتحقيقه من أجل الأستقرار والرفاهية والتنمية .

المحور الثاني:

مرتكزات الشرطة المجتمعية:

الإجرام ظاهرة إجتماعية لايمكن النظر إليها بمنظار عقابي بحت وقد جاء في الفقرة الأولى من قرارات المؤتمر الرابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في كيوتو باليابان في أغسطس 1970م (دعوة جميع الحكومات إلى إيجاد التدابير الفعالة لتنسيق وتقوية جهودها في مجال منع الجريمة) وأن تطبيق النظام العقابي يكلف المجتمعات نفقات باهظة ما يؤدي إلى خفض الإنفاق لمعالجة المشكلات الإجتماعية⁽⁸⁾.

قد سعى المجتمع الدولي منذ أمد طويل لتحقيق كافة أوجه التعاون الدولي لمنع الجريمة بكافة أشكالها - وذلك عندما شعر أنها أصبحت تشكل خطورة تهدد المصالح السياسية والإقتصادية والصحية والأمنية للمجتمع المحلي والدولي وتمثلت جهوده لتحقيق هذا الهدف في إصدار العديد من الإتفاقيات الدولية وعقد العديد من المؤتمرات التي ترسى وتنظم المبادئ القانونية الدولية لأوجه هذا التعاون ، ولكن كافة تلك الجهود لم تحقق هذا الهدف السامى رغم أن المجتمع الدولي أرسى العديد من المبادئ والقواعد القانونية الدولية في تلك الإتفاقيات والمؤتمرات لتحقيق هذا الهدف ، مع ذلك يشير الواقع الدولي الحالى إلى انه بمرور السنوات تقامت تلك المشكلة وتزايدت الجريمة في كافة أنحاء العالم ، ويبقى السؤال: لماذا لم تحقق السياسات الجنائية الدولية التي أرساها المجتمع الدولي في الإتفاقيات والمؤتمرات الدولية العديدة وقرارات المنظمات الدولية العاملة في مجال منع الجريمة الهدف المنشود وهو العمل على منع الجريمة في كافة أنحاء العالم⁽⁹⁾.

الوقاية من الجريمة كهدف قومي :

خلال القرن الأخير شهدت البشرية ، تطورات هائلة في جميع مناحى الحياة كان مبعثها ومفجرها الثورة الإلكترونية الشاملة في الإتصالات والمواصلات، الأمر الذى إنعكس على كافة الأنشطة الإنسانية، ولم تكن الجريمة كظاهرة إجتماعية، بمنأى عن هذا التطور، بل كان لها نصيب واضح ومؤثر على المجتمع الإنسانى بأسره⁽¹⁰⁾.

(4) لواء د. محمد الأمين البشرى - شرطة المجتمع - مرجع سابق ص 110 - أنظر د محمد مراد عبد الله - البعد الأمنى لمسيرة التنمية في دول الإمارات العربية

المتحدة - بحث مقدم لندوة الأمن والتنمية - مركز البحوث والدراسات - دبی الطبعة الأولى 1998م - ص 11

(1) وتشير دراسة أعدتها الأمنة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين (هافانا ، 1990) إلى ان هناك زيادة عامة في معدل الجريمة في دول العالم ستتزايد صورتها سواء في المستقبل ، حيث تشير التنبؤات بأن معدل الجريمة في دول العالم سيزيد بشكل كبير حتى مع إفتراض أن معدل نموء السكان في العالم لن يتغير جذرياً.

⁹ () كما تشير الدراسات الإستراتيجية الأمنية العربية حول إتجاهات الجريمة في المجتمع العربى ، إلى إزدیاد خطورة الجريمة وتعقدها ، وذلك نتيجة تطور المجتمع العربى إقتصادياً وإجتماعياً .

(1) (ويعكس إرتفاع تكاليف مكافحة الجريمة صورة قاتمة لحاضر الجريمة وإتجاهاتها المستقبلية ، كما يطرح كثيراً من التساؤلات عن مدى كفاءة أساليب مكافحتها ومدى إضطلاع أجهزة الشرطة بمسئولياتها .

وفي مواجهة تطور وتزايد معدلات الجريمة بشتى صورها ، وهو ما تثبته الدراسات الإستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً (11)

كان من المتعين على أجهزة الشرطة أن تتطور وتتقدم بالقدر الذى يسمح لها بالمواجهة (12) قد إنتهت تلك الدراسات إلى نتيجة مؤداها " أن الحد من الجريمة لا يمكن أن يرتكز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية الأخرى، بل يجب أن يعتمد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الإعتراف بالمسئولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة " ومن هنا تعد الجريمة قضية تعنى كل أفراد المجتمع ومؤسساته، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها ، وإن إجراءات الوقاية من الجريمة لاتقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية، بل إن الأمر يقتضى إستظهار أساليب أخرى مدعمة وفاعلة، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية، وقد أكدت الدراسات التحليلية الحديثة، أن فلسفة الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسئولية الشخصية والمجتمعية تجاه الجريمة، وأن لجمهور المواطنين دوراً في غاية الأهمية من توقي الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية (13).

وعلى ذلك، فإن المجتمع لابد أن يعي خطورة وضرورة إعتبار الوقاية من الجريمة هدفاً قومياً تركز له الجهود وتتشأ له المنظمات والهيئات الكفيلة بتحقيقه، والخطط التي يتم رسمها لهذا الهدف ينبغي ألا تقل أهمية عن الخطط الإقتصادية والإجتماعية للدولة، خاصة وأن عدم التوقى من الجريمة بشكل فعال يمكن أن يسفر عنه عرقلة وتعثر جهود التنمية بكافة أشكالها، وإذا تم التعامل مع منع الجريمة كمشكلة قومية أو كهدف قومى فإنه يمكن إبتداع وإبتكار صور وطرق جديدة لمنع الجريمة (14)

ولاشك أن التكاثر والإشتراك الجماعى للمجتمعات المحلية والمنظمات السياسية والإجتماعية على مختلف أشكالها في منع الجريمة يحتل أولية أولى للمجتمع بهدف خلق مناخ من الإستتكار الجماعى يحيط بالجريمة والمجرم، حيث أنه من المعروف أنه تسود في كل مجتمع بعض القيم والإتجاهات السلبية إزاء القانون، ولذلك فمن الأهمية بمكان خلق الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي تسمح بتعديل هذه القيم والإتجاهات، بحيث يسود المجتمع إستتكار تام للجريمة بكل أشكالها وصورها والسياسة الجنائية لمنع الجريمة والوقاية منها تعد السياسة الجنائية العامة والأساسية وتقوم بوضع هذه السياسة أعلى سلطة تشريعية في الدولة (15) ،

ويجب أن تشترك معها في وضع هذه السياسة الجنائية كافة أجهزة الدولة التنفيذية المسؤولة عن مكافحة الخطورة الإجتماعية والجنائية " سواء أكانت أجهزة الدفاع الإجتماعى أم أجهزة الشرطة " بل وأيضاً الخطورة الإقتصادية والتي ظهرت حديثاً في صورة جرائم " نوى اللبقات البيضاء" وذلك لضرورة وأهمية إشتراك رجال الإقتصاد والمال وعلم الإحصاء في وضع السياسة الجنائية العامة لمنع الجريمة والوقاية منها، كما أننا لا يجب أن نغفل أهمية

(2) محمد فاروق عبد الحميد كامل ، قواعد العمل الشرطى لتنمية وعى ومشاركة الجماهير في عمليات الشرطة الوقائية ، مجلة الفكر الشرطى ، العدد الأول ، المجلد الرابع ، يونيو 1995م ، ص 103 .

(3) عزت عبد الفتاح ، الإتجاهات الحديثة لمنع الجريمة ، محاضرة منشورة بالعدد الثاني ، المجلد الأول ، مجلة الفكر الشرطى ، أكتوبر 1992م - ص 97 .

(4) مدحت محمد أبوالنصر ، جناح الأحداث ، مجلة الفكر الشرطى ، المجلد السادس ، العدد الرابع ، فبراير 1998م ، ص 157 .

(5) عزت عبد الفتاح ، الإتجاهات الحديثة لمنع الجريمة ، مرجع سابق ، ص 94 .

(1) Alan M Weller , Crime and Manqement , An Inverview With New City Police Commissioner Lee P. Brown , Harvard Business Review

إشترك الفقهاء والعاملين في مجال علم النفس الجنائي وعلم الإجرام في وضع هذه السياسة الجنائية⁽¹⁶⁾.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

استخدم في هذا الدراسة الميدانية المنهج الوصفي واعتمد على منهج المسح بطريقة العينة حيث تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، كما استخدم المنهج التحليلي وذلك عن طريق تحليل إجاباتهم على الأسئلة التي تم جمعها عن طريق وسيلة (أداة) جمع البيانات الإستبيان.

إختيار العينة: تم الإختيار بواسطة العينة العشوائية لإتاحة الفرصة لأفراد العينة للتعبير عن آراءهم ووجهات نظرهم حول عبارات الإستبيان.

عينة الدراسة: بلغ مجتمع الدراسة (98) استبانة وزعت للأفراد، خاصة بأسئلة الجمهور. وزعت أداة الدراسة (الاستبانة) بعد التحقق من صدقها وإستجاب الكل للخاصة بالجمهور لاسترجاع عدد (2) استبانة فارغة وقد شكلت نسبة (98%) للمجتمع الأصلي للدراسة وهي كافية جداً وتفي للأغراض المرجوه منها.

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة لدي معرفة بالشرطة المجتمعية

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
لدي معرفة بالشرطة المجتمعية	أوافق	75	75.5%
	لا أوافق	9	9.2%
	محايد	14	14.3%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول لدي معرفة بالشرطة المجتمعية ، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 75.5%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 14.3% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 9.2% وهي أقل النسب.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هنالك لدي المام بمهام وواجبات الشرطة المجتمعية

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
لدي المام بمهام وواجبات الشرطة المجتمعية	أوافق	60	61.2%
	لا أوافق	17	17.3%
	محايد	21	21.4%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

(2) وقد أظهرت الدراسات التحليلية الحديثة ، أن فلسفة الوقاية ، تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية والمجتمعية تجاه الجريمة ، وأن لجهود المواطنين دوراً في غاية الأهمية في توقي الجريمة لايقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية ، أنظر : حمدى محمد شعبان ، الإتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ومدى فاعلية شرطة المجتمع ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد التاسع عشر ، يناير 2001م ، ص 382.

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هنالك الامام بمهام وواجبات الشرطة المجتمعية، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم اكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 61.2%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 21.4% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 17.3% وهي أقل النسب.

جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هنالك جهات أخرى لها أنشطة مثل الشرطة المجتمعية او شبيه بمهامها:

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
هنالك جهات أخرى لها أنشطة مثل الشرطة المجتمعية او شبيه بمهامها	أوافق	59	60.2%
	لا أوافق	15	15.3%
	محايد	24	24.5%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هنالك جهات أخرى لها أنشطة مثل الشرطة المجتمعية او شبيه بمهامها ، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم اكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 60.2%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 24.5% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 15.3% وهي أقل النسب.

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هنالك ادوار للشرطة المجتمعية في مجال حفظ الأمن داخل الاحياء

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
هنالك ادوار للشرطة المجتمعية في مجال حفظ الأمن داخل الاحياء	أوافق	81	82.6%
	لا أوافق	3	3.1%
	محايد	14	14.3%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هنالك ادوار للشرطة المجتمعية في مجال حفظ الأمن داخل الاحياء ، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم اكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 82.6%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 14.3% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 3.1% وهي أقل النسب.

جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هنالك مبادرات واسهامات فعالة تقوم بها الشرطة المجتمعية في اوقات الكوارث والازمات في الاحياء

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
هنالك مبادرات واسهامات فعالة تقوم بها الشرطة المجتمعية في اوقات الكوارث والازمات في الاحياء	أوافق	65	66.3%
	لا أوافق	9	9.2%
	محايد	24	24.5%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هنالك مبادرات واسهامات فعالة تقوم بها الشرطة المجتمعية في اوقات الكوارث والازمات في الاحياء ، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم اكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 66.3%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 24.5% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 9.2% وهي أقل النسب.

جدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة تساهم الشرطة المجتمعية في توصيل المعلومات الأمنية الهامة التي تساعد الجهات المختصة لمنع وقوع الجريمة داخل الاحياء

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
تساهم الشرطة المجتمعية في توصيل المعلومات الأمنية الهامة التي تساعد الجهات المختصة لمنع وقوع الجريمة داخل الاحياء	أوافق	74	75.5%
	لا أوافق	6	6.1%
	محايد	18	18.4%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول تساهم الشرطة المجتمعية في توصيل المعلومات الأمنية الهامة التي تساعد الجهات المختصة لمنع وقوع الجريمة داخل الاحياء، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم اكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 75.5%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 18.4% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 6.1% وهي أقل النسب.

جدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة تساعد الشرطة المجتمعية في تحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
تساعد الشرطة المجتمعية في تحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور	أوافق	66	67.3%
	لا أوافق	14	14.3%
	محايد	18	18.4%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول تساعد الشرطة المجتمعية في تحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 67.3%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 18.4% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 16.3% وهي أقل النسب.

جدول رقم (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هنالك دور للجمهور في مساعدة الشرطة المجتمعية للقيام بمهامها وفق الآتي:

(1) مدها بالمعلومات ذات الصلة بالجريمة في اختصاصها.

(2) المساعدة في توفير المعينات التي تساهم في حفظ الأمن للقيام بواجبها على اكمل وجه

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
هنالك دور للجمهور في مساعدة الشرطة المجتمعية للقيام بمهامها وفق الآتي: (1) مدها بالمعلومات ذات الصلة بالجريمة في اختصاصها. (2) المساعدة في توفير المعينات التي تساهم في حفظ الأمن للقيام بواجبها على اكمل وجه	أوافق	79	80.6%
	لا أوافق	5	5.1%
	محايد	14	14.3%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هنالك دور للجمهور في مساعدة الشرطة المجتمعية للقيام بمهامها، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاث أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 80.6%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 14.3% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 5.1% وهي أقل النسب.

جدول رقم (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة يساهم نظام الشرطة وتطورها التاريخي في حماية العادات والتقاليد والموروثات الثقافية

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
يساهم نظام الشرطة وتطورها التاريخي في حماية العادات والتقاليد والموروثات الثقافية	أوافق	66	67.3%
	لا أوافق	10	10.2%
	محايد	22	22.4%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول يساهم نظام الشرطة وتطورها التاريخي في حماية العادات والتقاليد والموروثات الثقافية ، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 67.3%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 22.4% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 10.2% وهي أقل النسب.

جدول رقم (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة يمكن ان تكون هنالك شراكة بين الشرطة والجمهور لحفظ الأمن

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
يمكن ان تكون هنالك شراكة بين الشرطة والجمهور لحفظ الأمن	أوافق	80	81.6%
	لا أوافق	8	8.2%
	محايد	10	10.2%
المجموع		100	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول يمكن ان تكون هنالك شراكة بين الشرطة والجمهور لحفظ الأمن، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 81.6%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 10.2% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 8.2% وهي أقل النسب.

جدول رقم (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة الغاء الشرطة الشعبية وابدالها بالشرطة المجتمعية يساهم في منع الجريمة في المجتمع

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
الغاء الشرطة الشعبية وابدالها بالشرطة المجتمعية يساهم في منع الجريمة في المجتمع	أوافق	75	76.5%
	لا أوافق	11	11.2%
	محايد	12	12.2%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول يمكن ان تكون هنالك شراكة بين الشرطة والجمهور لحفظ الأمن، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 76.5%، وصل النسب إلى

الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 10.2% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 8.2% وهي أقل النسب.

جدول رقم (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة من خلال متابعتك لوسائل الاعلام هناك برامج تثقيفية وتوعوية للشرطة المجتمعية:

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
من خلال متابعتك لوسائل الاعلام هناك برامج تثقيفية وتوعوية للشرطة المجتمعية	أوافق	51	52.0%
	لا أوافق	18	18.4%
	محايد	29	29.6%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول من خلال متابعتك لوسائل الإعلام هناك برامج تثقيفية وتوعوية للشرطة المجتمعية ، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 52.0%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 29.6% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 18.4% وهي أقل النسب.

جدول رقم (13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هناك تنسيق بين الشرطة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في العمل المشترك للتوعية الأمنية بمخاطر الجريمة

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
هناك تنسيق بين الشرطة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في العمل المشترك للتوعية الأمنية بمخاطر الجريمة	أوافق	63	64.3%
	لاأوافق	21	21.4%
	محايد	14	14.3%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هناك تنسيق بين الشرطة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في العمل المشترك للتوعية الأمنية بمخاطر الجريمة، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم اكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 64.3%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة الذين لا يوافقون 21.4% بينما وصلت نسبة المحايدون 14.3% وهي أقل النسب.

جدول رقم (14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة للشرطة المجتمعية دور في معالجة المشاكل البسيطة دون الاحالة للمحاكم

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
للشرطة المجتمعية دور في معالجة المشاكل البسيطة دون الاحالة للمحاكم	أوافق	61	62.2%
	لا أوافق	18	18.4%
	محايد	19	19.4%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول الشرطة المجتمعية دور في معالجة المشاكل البسيطة دون الاحالة للمحاكم، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 62.2%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 19.4% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 18.4% وهي أقل النسب.

جدول رقم (15) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة يمكن الاستفادة من متخصصي علم النفس بالشرطة المجتمعية للمساهمة في منع وقوع الجريمة (دراسة حالة - سلوكيات المواطن)

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
يمكن الاستفادة من متخصصي علم النفس بالشرطة المجتمعية للمساهمة في منع وقوع الجريمة (دراسة حالة - سلوكيات المواطن)	أوافق	85	86.7%
	لا أوافق	8	8.2%
	محايد	5	5.1%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول يمكن الاستفادة من متخصصي علم النفس بالشرطة المجتمعية للمساهمة في منع وقوع الجريمة، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 86.7%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة الذين لا يوافقون 8.2% بينما وصلت نسبة المحايدون 8.2% وهي أقل النسب.

جدول رقم (16) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هناك دور لاختصاصي علم الاجتماع في المساهمة في منع وقوع الجريمة بالمجتمع.

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
هناك دور لاختصاصي علم الاجتماع في المساهمة في منع وقوع الجريمة بالمجتمع	أوافق	80	81.6%
	لا أوافق	11	11.2%
	محايد	7	7.1%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول والشكل البياني أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هناك دور لاختصاصي علم الاجتماع في المساهمة

في منع وقوع الجريمة بالمجتمع، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 81.6%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة الذين لا يوافقون 11.2% بينما وصلت نسبة المحايدون 7.1% وهي أقل النسب.

جدول رقم (17) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة هنالك أهمية كبرى في التوعية والارشاد لأفراد المجتمع للحد من وقوع الجريمة.

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
هنالك أهمية كبرى في التوعية والارشاد لأفراد المجتمع للحد من وقوع الجريمة.	أوافق	79	80.6%
	لا أوافق	12	12.2%
	محايد	7	7.1%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول هنالك أهمية كبرى في التوعية والارشاد لأفراد المجتمع للحد من وقوع الجريمة، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 80.6%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة الذين لا يوافقون 12.2% بينما وصلت نسبة المحايدون 7.1% وهي أقل النسب.

جدول رقم (18) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة الحملات المشتركة بين الشرطة المجتمعية والشرطة العامة في مكافحة الخمر والظواهر السالبة تساهم في تقليل ارتكاب الجريمة

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
الحملات المشتركة بين الشرطة المجتمعية والشرطة العامة في مكافحة الخمر والظواهر السالبة تساهم في تقليل ارتكاب الجريمة	أوافق	87	88.7%
	لا أوافق	3	3.1%
	محايد	8	8.2%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول والشكل البياني أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول الحملات المشتركة بين الشرطة المجتمعية والشرطة العامة في مكافحة الخمر والظواهر السالبة تساهم في تقليل ارتكاب الجريمة، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 88.7%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 8.2% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 3.1% وهي أقل النسب.

جدول رقم (19) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة موقع بسط الأمن سابقاً يساهم في منع الجريمة بالتنسيق مع الشرطة المجتمعية بما يتوافر لديه من معلومات عن الحي

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
موقع بسط الأمن سابقاً يساهم في منع الجريمة بالتنسيق مع الشرطة المجتمعية بما يتوافر لديه من معلومات عن الحي	أوافق	83	84.7%
	لا أوافق	7	7.1%
	محايد	8	8.2%
المجموع		98	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول العبارة موقع بسط الأمن سابقاً يساهم في منع الجريمة بالتنسيق مع الشرطة المجتمعية بما يتوافر لديه من معلومات عن الحي، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع حيث بلغت نسبتهم 84.7%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة المحايدون 8.2% بينما وصلت نسبة الذين لا يوافقون 7.1% وهي أقل النسب.

جدول رقم (20) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العبارة توجد عوائق في تعامل الجمهور مع الشرطة المجتمعية في نقل المعلومات التي تساهم في منع ارتكاب قبل وقوعها

العبارة	الرأي	التكرار	النسبة
توجد عوائق في تعامل الجمهور مع الشرطة المجتمعية في نقل المعلومات التي تساهم في منع ارتكاب قبل وقوعها	أوافق	70	71.4%
	لا أوافق	17	17.4%
	محايد	11	11.2%
المجموع		100	100%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

الجدول أعلاه يبين رأي أفراد العينة حول العبارة توجد عوائق في تعامل الجمهور مع الشرطة المجتمعية في نقل المعلومات التي تساهم في منع ارتكاب قبل وقوعها، حيث نجد الذين يوافقون بلغ عددهم أكثر من نصف المجتمع حيث بلغت نسبتهم 71.4%، وصل النسب إلى الحد الأدنى حيث وصلت نسبة الذين لا يوافقون 17.3% بينما وصلت نسبة المحايدون 11.2% وهي أقل النسب.

عرض ومناقشتها الفروض:

الفرضية الأولى: السمة العامة المميزة لدور الشرطة المجتمعية في مواجهة جريمة بولاية الخرطوم تتسم بالسلبية.

جدول رقم (21) يوضح اختبار (t) لمجتمع واحد لمعرفة السمة العامة المميزة:

المقياس	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
2/الاستبانة الخاصة بأسئلة الجمهور	98	1.36	82.4	27.895	97	.000	دالة إحصائياً ومرتفعة

من الجدول اعلاه نلاحظ ان القيمة الاحتمالية في الاستبانتين تساوي (0.000) اقل من مستوي المعنوية (0.05) وقيمة (t) تساوي (27.895) في الاستبانة الخاصة بأسئلة الجمهور وكانت دالة احصائياً ومرتفعة عند جميع العبارات يبين لك ان قيمة الدلالة الاحصائية مرتفعة ان السمة العامة تتميز بالاجابية وهذه النتيجة اختلفت مع فرضية الباحث.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دالة احصائية لدور الشرطة المجتمعية في مواجهة جريمة بولاية الخرطوم تبعاً لمتغير النوع (ذكر أو انثى):

جدول رقم (22) يوضح اختبار (t) لعينتين مستقلتين (غير متساويتين في حجمها) لاختبار الفروق تبعاً لمتغير النوع

المقياس	مقارنة النوع	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الاستنتاج
الاستبانة الخاصة بأسئلة الجمهور	ذكر	63	27.55	5.664	2.367	96	.020	توجد فروق دالة احصائياً تبعاً لمتغير النوع لصالح الذكور
	انثى	35	30.77	7.507				

تشير الاستبانة الخاصة بأسئلة الجمهور بذات الجدول على ان قيمة (t) بلغت (2.367) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.020) وبذلك دلت على وجود فروق دالة احصائية عند متغير النوع لصالح الذكور. الفرضية الثالثة: توجد فروق دالة احصائية لدور الشرطة المجتمعية في مواجهة جريمة بولاية الخرطوم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (23) يوضح اختبار (انوفيا) تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق في متغير المؤهل العلمي:

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية (sig)	النتيجة
الدرجة الكلية لعبارات اسئلة الجمهور	بين المربعات	929.181	4	232.295	6.724	.000	توجد فروق احصائية تعزي لمتغير المؤهل العلمي
	داخل المربعات	3109.240	90	34.547			
	المجموع	4038.421	94				

تشير الدرجة الكلية لعبارات اسئلة الجمهور من الجدول اعلاه ان قيمة المجموع بين المربعات بلغت

(929.181) عند درجة حرية 4 ومتوسط المربعات داخل المجموعات او التباين بلغت قيمته (34.547) عند درجة حرية 90 ، وان قيمة مجموع المربعات المجموعات الكلي بلغ (4038.421) عند درجة حرية 94 وقيمة (f) بلغت (2.457) اي ان القيمة الاحتمالية للدالة الاحصائية Sig (0.000) اقل من اوتساوي قيمة الدلالة الاحصائية (0.05) ومن هنا يتبين ان نتائج الجدول جاءت مطابقة لفرضية الباحث القائلة وجود فروق دالة احصائية تعزي لمتغير المؤهل العلمي لصالح الجامعي، والسبب لكون المؤهل العلمي يساهم في زيادة حصيلة الجمهور للاجابة علي الاسئلة وتجعله اكثر فهم ودراية لدور الشرطة المجتمعية في مواجهة الجريمة بولاية الخرطوم .

الفرضية الرابعة: توجد فروق دالة احصائيا لدور الشرطة المجتمعية في مواجهة الجريمة بولاية الخرطوم تبعا لمتغير سنوات العمر

جدول رقم (24) يوضح اختبار (انوفا) تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق في متغير سنوات العمر

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية (sig)	النتيجة
الاستبانة الخاصة بأسئلة الجمهور	بين المربعات	929.181	4	232.295	6.724	.096	لا توجد فروق احصائية تعزي لمتغير سنوات العمر
	داخل المربعات	3109.240	90	34.547			
	المجموع	4038.421	94				

نجد ان الاستبانة الخاصة بأسئلة الجمهور بها قيمة مجموع المربعات بين المجموعات بلغت (929.181) عند درجة حرية 4 ومتوسط مجموع المربعات او (التباين) فبلغت قيمته (68.444) عند درجة حرية 90 ، وان قيمة مجموع المربعات داخل المربعات بلغت (3109.240) ومتوسط مجموع المربعات او (التباين) بلغت قيمته (232.295) وان قيمة مجموع المربعات الكلي بلغت (3856.694) عند درجة حرية 97 وقيمة (F) بلغت (6.724) وبما ان القيمة الاحتمالية للدالة Sig (0.96) اكبر من اوتساوي قيمة مستوي الدلالة الاحتمالية (0.05) فالقيمة المتحصل عليها في الاستبانتيين تدلان على الفروق بين الدرجة الكلية لعبارات وسنوات العمر غير مطابقة للفرض اي انه لا توجد فروق دالة احصائية تعزي لمتغير سنوات العمر حسب المتغيرات.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة أحصائية لدور الشرطة المجتمعية في مواجهة جريمة بولاية الخرطوم تبعاً لمتغير السكن (بالمحليات):

جدول رقم (25) يوضح اختبار (انوفا) تحليل التباين الاحادي لمعرفة الفروق في متغير السكن حسب المحليات:

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية (sig)	النتيجة
الدرجة الكلية لعبارات اسئلة الجمهور	بين المربعات	269.919	6	44.987	1.051	.001	توجد فروق احصائية تعزي لمتغير السكن حسب المحلية
	داخل المربعات	3768.502	88	42.824			
	المجموع	4038.421	94				

نجد الدرجة الكلية لعبارات اسئلة الجمهور قيمة مجموع المربعات بين المجموعات بلغت (269.919) ومتوسط مجموع المربعات او التباين بلغت قيمته (44.987) عند درجة حرية 6 ، وان قيمة مجموع المربعات داخل المجموعات بلغت (3768.502) ومتوسط مجموع المربعات بلغت قيمته (42.824) عند درجة حرية 88 وان قيمة مجموع المربعات المجموعات الكلي بلغ (4038.421) عند درجة حرية 94 وقيمة (f) بلغت (1.051) وبما ان القيمة الاحتمالية للدلالة الاحصائية Sig (0.001) اقل من قيمة الدلالة الاحصائية (0.05) ومن هنا يتبين ان نتائج الجدول جاءت مطابقة لفرضية الباحث القائله وجود فروق دالة احصائية تعزي لمتغير السكن بالمحليات.

النتائج:

- 1) للشرطة المجتمعية فوائد مادية ومعنوية واجتماعية وبلغت نسبة عدد الذين اجابو بذلك 61% كما انه يمكن الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في تطبيق الشرطة المجتمعية بنسبة بلغت 70%.
- 2) تطبيق الشرطة المجتمعية يساهم في الحد من ارتكاب وقوع الجريمة بنسبة بلغت 83% مما أدى هذا التطبيق الي التوسع في مواجهة الجريمة بنسبة بلغت 70% .
- 3) تساعد الشرطة المجتمعية في الكشف المبكر للحالات الأكثر عرضة للانحراف في المجتمع واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة بنسبة بلغت 81% كما استفادت من الشيوخ والاعيان وأصحاب الإدارات الأهلية بحكم قربهم من المجتمع ومعاصرتهم لقضاياهم ومشاكله بنسبة بلغت 87% .
- 4) ساعدت الشرطة المجتمعية علي تحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور بنسبة 65% ويعزي ذلك الي ارتباط الشرطة المجتمعية بالمجتمع وارتباطها بالشرطة العامة وقد ادي هذا الدعم الي تغيير السلوك الشخصي لرجال الأمن بنسبة 55%، وكل هذا ادي الي تعزيز روح المواطنة الصالحة وتنمية الجهد

التطوعي لمساعدة الآخرين عن طريق تنظيم النشاطات الرياضية والاجتماعية في المجتمع بنسبة بلغت 64%.

(5) هنالك تنسيق بين الشرطة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في العمل المشترك للتوعية الأمنية بمخاطر الجريمة بنسبة 63% لآراء الجمهور بلغت النسبة. .

(6) من ادوار الشرطة المجتمعية معالجة المشاكل البسيطة دون الاحالة الي المحاكم ونسبة الادوار بلغت 61% لآراء الجمهور.

(7) هنالك أهمية كبرى للتوعية والارشاد في المجتمع للحد من وقوع الجريمة بنسبة بلغت 79% لآراء الجمهور.

(8) هنالك أفراد لديهم المام بمهام وواجبات الشرطة المجتمعية لغت نسبتهم 75% ، كما ان هنالك المام للجمهور وواجبات الشرطة المجتمعية بنسبة بلغت 60% . كما نتج ان هنالك جهات أخرى لها أنشطة مثل الشرطة المجتمعية او شبيهة بمهامها وبلغت نسبتها 59% كإدارات الأهلية .

(9) تساعد الشرطة المجتمعية في تحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور بنسبة 66% . كما ان هنالك دور للجمهور في مساعدة الشرطة المجتمعية للقيام بمهامها من خلال مدها بالمعلومات ذات الصلة بالجريمة في اختصاصها وتوفير المعينات التي تساهم في حفظ الأمن للقيام بواجبها علي اكمل وجة.

(10) يساهم نظام الشرطة المجتمعية وتطورها التاريخي في حماية العادات والتقاليد والموروثات الثقافية بنسبة 66% كما توصلت الدراسة الي ان تكون شراكة بين الشرطة والجمهور لحفظ الأمن بنسبة 85%.

(11) توصلت الدراسة الي وجود عوايق في التعامل الجمهور مع الشرطة المجتمعية في نقل المعلومات التي تساهم في منع ارتكاب الجريمة قبل وقوعها بنسبة 70%.

التوصيات:

(1) نشر الوعي الأمني لدى الجمهور وبيان أهمية محاربة الظواهر المنحرفة، مثل تعاطي المخدرات والإدمان وسلوك الأفكار الهدامة وما يترتب عليها من نتائج سلبية.

(2) تهيم مادة حقوق الإنسان في جميع المراحل الدراسية على مختلف مستويات ذلك لغرس مفهوم الحقوق والواجبات وإعداد برامج خاصة بالنسبة للمؤسسات التعليمية في ولاية الخرطوم والولايات لترسيخ فكرة تطبيق وتجسيد دور الشرطة المجتمعية في إذهان الناس.

(3) مراعاة الجوانب الاجتماعية عند إعداد خطط الوقاية من الجريمة خاصة تلك التي تكون قائمة على توفير المناخ والبيئة التي تلائم التعاون والاستمرارية في العملية الأمنية.

(4) أظهرت نتائج الدراسة الميدانية الاستفادة الكاملة من إيرادات الأهلية من شباب وشيوخ يحكم معاصرتهم لقضايا مجتمعاتهم والسعي في حلها عليه توصي الدراسة بضرورة اشراكهم في العملية المنية للمحافظة على أمن مناطقهم.

(5) التوجيه بتعزيز النشاطات الرياضية والجهد الطوعي يساهم في تعزيز العلاقة بين الشرطة المجتمعية والمجتمع والشرطة حسب نتائج الدراسة الميدانية.

6) اثبتت الدراسة الميدانية أن هنالك ضرورة لاستيعاب تخصص علم النفس بالشرطة المجتمعية وعليه يوصب الدرس بذلك حيث لهم دور كبير في منع وقوع الجريمة والمسالك في التحري ومعالجة الضحايا نفسياً وارجاعهم للمجتمع سالمياً متعافياً.

7) الاهتمام بالاجيال الجديدة وتعميق مفهوم الشرطة والدور الذي توديه لخدمة المجتمع وبيان ما هو دورهم في المشاركة مع الشرطة في الحد من الجرائم لاشك أن الجيل الجديد هو طلبة المدارس الذي ينبغي تنشئته على أهمية المشاركة المجتمعية بين المجتمع والشرطة من خلال.

8) نوصي العمل بنظام الإدارة الإلكترونية بكافة أجهزة الشرطة واستغلالها لتوعية الجمهور امنياً واشراكهم في العمل الأمني وذلك عبر المنصات الإعلامية المنتشرة.

المصادر والمراجع:

1. احمد عبد الله ابراهيم احمد ، منهجية البحث العلمي (نموذج اعداد وتنفيذ خطة البحث) : الخرطوم . شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2013م.
2. د. حسنى درويش عبد الحميد - الأمن والتنمية والتأثير المتبادل لكل منهما على الآخر - ندوة الأمن والتنمية - مركز البحوث والدراسات - شرطة دبي - الطبعة الأولى 1998م
3. د. حسنين توفيق إبراهيم - الأمن في عالم متغير - مجلة الفكر الشرطي - المجلد السادس - العدد الثالث - رجب 1418هـ ديسمبر 1997م.
4. عبد الرحمن احمد عثمان : مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية . : الخرطوم ، دار جامعة أفريقيا للنشر.
5. عزت عبد الفتاح ، الإتجاهات الحديثة لمنع الجريمة ، محاضرة منشورة بالعدد الثاني ، المجلد الأول ، مجلة الفكر الشرطي ، أكتوبر 1992م .
6. لواء د. محمد الأمين البشرى ، شرطة أمن المجتمع.المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - العدد (23) مايو 1997م
7. د محمد مراد عبد الله - البعد الأمني لمسيرة التنمية في دول الإمارات العربية المتحدة - بحث مقدم لندوة الأمن والتنمية - مركز البحوث والدراسات - دبي الطبعة الأولى 1998م.
8. محمد فاروق عبد الحميد كامل ، قواعد العمل الشرطي لتنمية وعى ومشاركة الجماهير في عمليات الشرطة الوقائية ، مجلة الفكر الشرطي ، العدد الأول ، المجلد الرابع ، يونيو 1995م.
9. مدحت محمد أبو النصر ، جناح الأحداث ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد السادس ، العدد الرابع ، فبراير 1998م.
10. د. مصطفى العوجى - التربية الدينية كوسيلة للوقاية من الانحراف - مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب - الجزء الأول - 1406هـ - الموافق 1986م.
11. د. هشام رستم - الجرائم المعلوماتية - أصول التحقيق الجنائي الفنى وآلية التدريب التخصصى للمحققين - مجلة الأمن والقانون يوليو 1999م - ص 76 - كما أكد على ذلك المؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين - المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 4/29 - 1995/5/8م ، حيث أشار إلى التقديرات الأولية لأرباح الإجرام بلغت مئات الملايين من الدولارات .
12. Alan M Weller , Crime and Manqement , An Inerview With New City Police Commissioner Lee P. Brown , Harvard Business Review